الدورة الثالثة للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
10-12 أبريل 2013م، أنقرة- تركيا

القرارات

يتقدم أعضاء اللجنة الإحصائية بالشكر الجزيل إلى مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية على تنظيم الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom)، كما يثنون على العروض التي قدمها كافة المتحدثين. وقد انعقدت الدورة الثالثة للجنة الإحصائية في أنقرة، تركيا من 10 إلى 12 أبريل 2013م، بمشاركة ستة وعشرين من مكاتب الإحصاء الوطنية، ومركز أنقرة (سيسرك) والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية AITRS، ويوروستاتEUROSTAT، و منظمة العمل الدولية ILO , والإسكوا UNESCWA، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة UNSD، وشركة Prognoz. وقد اتخذ أعضاء اللجنة القرارات الآتية:

1. وإذ تلاحظ اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي مع الارتياح الأنشطة المضطلع بها من قبل أعضاء المكتب لفترة السنتين 2011 و 2012، جددت ثقتها في الأعضاء الحاليين لإدارة اللجنة من خلال توسيع فترة ولايتهم لفترة السنتين 2013 و 2014. وقد أعيد انتخاب أعضاء إدارة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة السنتين 2013 و 2014 كالآتي:
   - الرئيس: المملكة العربية السعودية
   - نائب الرئيس: إندونيسيا
   - نائب الرئيس: السودان
   - المقرر: السنغال
2. بعد الاطلاع على وثائق وعروض اللجنة الفنية المكونة من خبراء (TCE) حول "***إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي***"، فإن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أ. قررت أنه يتعين على TCE أن تتابع أنشطتها المستقبلية كما كان مقررا؛

ب. دعت إلى اجتماع فريق الخبراء (EGM) يشارك في تنظيمه سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية حتى نهاية عام 2013، وذلك بهدف وضع اللمسات الأخيرة على المجموعة الأولية من المؤشرات واقتراح المنهجيات والمعايير التي ستقدم إلى الاجتماع الرابع للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي؛

ج. طلبت من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية إجراء زيارات دراسية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل تبادل المعلومات حول الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي،

د. أكدت على أهمية التنسيق بين جميع وكلاء النظام الإحصائي الوطني (مكاتب الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية والوزارات المختصة، وما إلى ذلك)، وشجعت الاتصالات المتكررة والتعاون للنهوض بهذا المجال.

3. وإذ تعرب اللجنة الإحصائية عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به إندونيسيا، باعتبارها الدولة الرائدة، وغيرها من أعضاء TCE على "***خطة عمل تنفيذية لوضع رؤية استراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل***"، فقد طلبت من الأمانة تعميم المسح الموجز لجميع الأعضاء وجمع ملاحظاتهم قبل 6 مايو 2013، وذلك للتعرف على آراء الأعضاء فيما يتعلق بالمدى القصير والمتوسط والطويل، وتحديد أولويات الأهداف الفرعية الاستراتيجية المنصوص عليها في وثيقة الرؤية الاستراتيجية.

4. بعد اطلاع اللجنة الإحصائية على تقرير TCE حول ***التفاصيل الإجرائية لبرنامج الاعتماد للمحترفين الإحصائيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي***"، الذي أعدته البحرين، بوصفها البلد الرائد، فقد

أ. دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بنشاط في برنامج OStat وإدراجه ضمن التخطيط المهني لموظفيها؛

ب. كما دعت الدول الأعضاء إلى المساهمة فنيا في تنفيذ برنامج OStat ، وطلبت من الأمانة إقامة شراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة التي تعمل على برامج مماثلة؛

ج. جددت نداءها إلى البنك الإسلامي للتنمية لدعم تنفيذ هذا البرنامج سواء من حيث الموارد البشرية والتمويل وذلك في الوقت المناسب،

د. طلبت وضع المستوى الأساسي لبرنامج OStat المقدم في الوقت المناسب شريطة أن يتم تأمين ما يكفي من الموارد البشرية والمالية.

5. بعد أن اطلعت اللجنة الإحصائية على توصيات TCE بشأن ***القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي***"، فإنها

أ. عبرت عن امتنانها للجهود التي بذلها سيسريك لاستضافة الاجتماع التحضيري الذي عقد في 21-22 يناير 2013 في أنقرة، وعلى تولي المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة دور البلد الرائد؛

ب. أيدت التوصيات المتفق عليها بشأن الاجتماع المذكور (مرفقة في *الملحق الأول*)،

ج. قبلت وجهة النظر المشتركة للدول الأعضاء بشأن المواضيع والمؤشرات ذات الصلة بطريقة منسقة من أجل تعزيز أعمال المجتمع الإحصائي العالمي في هذه المجالات.

6. بعد أن اطلعت اللجنة الإحصائية على ***الملف الشامل حول تجارب تعداد السكان والمساكن وممارساته في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*** الذي أعدته الأمانة العامة، فإنها

أ. أعربت عن شكرها على تنظيم مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية لندوة "تجارب تعداد السكان والمساكن وممارساته في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي عقدت في 06-08 مارس 2013 في أنقرة؛

ب. تتفق مع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الندوة المذكورة أعلاه (*مرفقة في الملحق الثاني*)؛

ج. دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تتمكن من حضور الندوة المذكورة أعلاه على تقديم أفضل ممارساتها والإجابة على المسح ذو الصلة،

د. طلبت من الأمانة أن تنشر الملف الشامل الذي أعدته على موقعها على الانترنت وتحديثه وفقا لكل جولة للتعداد

7. أظهرت اللجنة الإحصائية اهتماما نحو العروض التي قدمتها منظمة العمل الدولية ومصر وماليزيا وتركيا خلال جلسة "***نحو نظام شامل لإحصاءات العمل***" كما

أ. اعترفت بأهمية إنتاج إحصاءات العمل وفقا للمعايير الدولية مع مراعاة الاهتمامات الوطنية؛

ب. أكدت على الحاجة إلى زيادة رأس المال البشري في البلدان الأعضاء من حيث خبراء إحصاءات العمل. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية تنظيم المزيد من برامج بناء القدرات لتوسيع قاعدة مهارات الخبراء في الدول الأعضاء؛

ج. اعترفت بالأدوار الحيوية ومسؤوليات مكاتب الإحصاء الوطنية في إنتاج إحصاءات العمل؛

د. أوصت مكاتب الإحصاء الوطنية بحضور المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في أكتوبر 2013 الذي سيعتمد المسودات المنقحة لمعايير إحصاءات القوى العاملة والعمل.

8. بعد أن استمعت اللجنة الإحصائية إلى العروض التي قدمتها شركة Prognoz وإندونيسيا وفلسطين والسنغال وتركيا خلال جلسة "***البيانات المفتوحة: فرص وتحديات مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي***" فإنها

أ. شجعت مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاستفادة من نهج البيانات المفتوحة لتوسيع نطاق نشر معلوماتها الإحصائية من خلال اعتبار الفرص التي تتيحها مبادرات البيانات المفتوحة؛

ب. أيدت فكرة تنظيم زيارات دراسية وغيرها من برامج بناء القدرات المتعلقة بالبيانات المفتوحة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة،

ج. رحبت بمبادرة مركز أنقرة على تقديم وحدة الرسوم البيانية المتحركة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتمكينها من تقديم بياناتها بطريقة مرئية وذلك لتحسين القدرات التحليلية والاستخدام الفعال للبيانات في وضع السياسة القائمة على الأدلة.

9. وأظهرت اللجنة الإحصائية اهتمامها إلى العروض التي قدمها ممثلو الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وEUROSTAT، والكاميرون، والنيجر، وسلطنة عمان، وتركيا خلال جلسة "***من مؤشرات التنمية الألفية MDGs إلى مؤشرات التنمية المستدامة SDGs: إشراك مكاتب الإحصاء الوطنية في قياس التقدم المحرز في فترة ما بعد 2015***" ، فإنها

أ. تحث اللجنة الاحصائية مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة في مناقشة إطار التنمية ما بعد 2015، والمشاركة بنشاط في عملية صياغة الأهداف والمؤشرات ذات الصلة من خلال الاستفادة من خبراتها التي اكتسبتها خلال رصد الأهداف الإنمائية للألفية وخلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

ب. دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تشارك في مجموعة العمل المفتوحة العضوية للأمم المتحدة المعنية بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) للتعبير عن الاهتمامات والمصالح المشتركة لمكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

10. أعربت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي عن شكرها على كرم الضيافة، وتقديرها وامتنانها للجمهورية التركية بوصفها البلد المضيف.

11. قررت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعقد دورتها القادمة في تركيا في شهر مايو 2014م.

أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، 11 أبريل 2013

الملحق الأول:

توصيات اجتماع اللجنة الفنية المكونة من خبراء للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي
21-22 يناير 2013، أنقرة – تركيا

أشادت الوفود المشاركة في اجتماع اللجنة الفنية المكونة من خبراء (TCE) للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي-OIC StatCom حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بأن مضمون ونطاق وملف إحصاءات النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، تختلف من بلد إلى آخر بسبب الاختلافات الاقتصادية والثقافية والعادات فضلا عن الاختلافات في الأهداف السياسية. وبالنظر إلى ما تقدم، وافقت لجنة TCE على التوصيات التالية:

1. لا يزال هناك مجال لتحسين أداء البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ما يتعلق بالعمليات الإحصائية المرتبطة بالبيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي للوصول إلى المستوى المطلوب. وفي هذا الصدد، ينبغي على البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة بالتعاون مع الإسكوا توسيع نطاق الجهود في بناء القدرات في هذا المجال.

2. ينبغي على المركز الوطني للإحصاء (NBS) في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتشاور مع الأعضاء المهتمين من TCE، إعداد مشروع تقرير يبرز وجهة نظره حول مفاهيم وتعاريف مؤشرات "العنف ضد المرأة" التي قدمها المجتمع الإحصائي الدولي. ومن أجل رؤية أوسع نطاقا، يمكن لمشروع التقرير أن يمتد ليشمل الآفاق المشتركة للدول الأخرى لمجلس التعاون الخليجي.

3. ينبغي على سيسريك، بوصفه أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، أن يعمم مشروع تقرير NBS إلى مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لجمع ملاحظاتهم قبل الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

4. ينبغي تقديم التقرير النهائي إلى الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى يتم دعوة المشاركين من مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية للأخذ بعين الاعتبار اهتمامات البلدان الأعضاء المعنية في منظمة التعاون الإسلامي.

5. من خلال النظر في الجهود السابقة ل UNESCWA المبذولة في قائمة مؤشر النوع الاجتماعي العربي ومجموعة أدوات العنف ضد المرأة (VAW)، ينبغي إعداد استبيان قصير وإرساله إلى مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، لتقييم مدى ملاءمة الحد الأدنى لمجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي للأمم المتحدة. كما ينبغي تقاسم نتائج المسح مع أعضاء OIC-StatCom.

6. ينبغي على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة والقيام بدور نشط في جميع اجتماعات فريق الخبراء ذات الصلة في الأمم المتحدة، والتعبير المباشر عن وجهات نظرهم والمخاوف بشأن القضايا المحددة أثناء تلك الاجتماعات.

7. مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية مدعوون للمشاركة في الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء حول الإحصاءات الجنسانية (IAEG-GS).

الملحق الثاني:

ندوة حول ممارسات تعداد السكان والمساكن في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

06-08 مارس 2013، أنقرة – تركيا

الاستنتاجات

وفقا لقرارات الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، دعا أعضاء لجنة STATCOM إلى اجتماع فريق الخبراء (EGM) الذي سيتم تنظيمه من قبل سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية لتعريف بنية ملف شامل يشمل جميع المراحل ذات الصلة بالتعدادات وتجميع مختلف الخبرات القطرية والممارسات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف الشروع في أنشطة التعاون الممكنة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وحضر الاجتماع الذي نظمه سيسريك مع البنك الإسلامي للتنمية وفود من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من 17 بلدا عضوا، وهي أفغانستان والبحرين ومصر وإندونيسيا والعراق وماليزيا وجزر المالديف والنيجر، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، والسودان، وتركيا، وأوغندا واليمن وممثلين عن شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة و UNESCWA.

في نهاية المداولات، وافق المشاركون في الندوة على الاستنتاجات التالية:

1. توفير البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر شمولية على مستوى منطقة صغيرة حول عدد وخصائص السكان ووضعية مساكنهم، وتعتبر التعدادات المصدر الرئيسي للإحصاءات في معظم البلدان، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تعتبر التعدادات كمعيار لتخطيط التنمية وإطار أخذ العينات لإجراء المسوح.

2. يمكن للمصادر الإدارية والسجلات أن تكون مصدرا جيدا للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للحكومات وصناع القرار طالما ضمنت جودة البيانات واكتمالها. وليكون السجل بديلا سليما للتعدادات التقليدية والسجلات الوظيفية، يتعين الالتزام ببعض من الشروط الأساسية: البنية التحتية الفنية الراسخة، والقوانين الإحصائية اللازمة، والثقة العامة في السجلات والحلول الموثوق بها في جوانب الأمن.

3. يعتبر تطبيق التكنولوجيات المتقدمة في عمليات التعداد أن تزيد من توقيت ونوعية بيانات التعداد. وتم التشديد على أن هناك حاجة لاختبار كاف للتطبيق السليم لها. ومع ذلك، يمكن أن يكون إدخال التكنولوجيا الجديدة مكلفا.

4. بما أن تكلفة وحدة التعدادات هي مستمرة في الارتفاع ولأن العديد من البلدان تواجه قيودا مالية، فإن التحليل الدقيق لتكلفة الفرصة البديلة بين المنهجيات البديلة للتعداد وغيرها من التطبيقات (أي التقليدية، المستندة إلى السجل، والمسوح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وما إلى ذلك) يجب أن تتم قبل تحديد الأنشطة المستقبلية المتعلقة بتنفيذ تعدادات السكان والمساكن.

5. ينبغي النظر في مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها لصالح تعدادات السكان والمساكن وكذلك الكتيبات المصاحبة كمبادئ توجيهية مفيدة لتخطيط التعدادات وتنفيذها. وفي هذا السياق، تشجع البلدان على تطبيق المواضيع الأساسية التي أوصت بها الأمم المتحدة في تصميم استبياناتهم للتعداد على الرغم من أن البلدان يمكن أن تضيف مواضيع تعكس واقع مجتمعاتها.

6. العديد من البلدان تزيد العبء على استبيانات التعداد، بما أن التعدادات هي فرصة لجمع البيانات حول العديد من المواضيع التي يمكن أن تزيد من تكلفة التعدادات وأيضا لها عواقب سلبية على جودة البيانات. وتم اقتراح بأن البلدان تقيم بعناية توافر مصادر أخرى مثل المسوح لتلبية احتياجات بيانات محددة وكذلك مدى ملاءمة جمع البيانات حول بعض الموضوعات المعقدة من خلال التعداد.

7. التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية ضروري لتبادل الخبرات والمعارف وكذلك الحصول على معلومات مفصلة عن أفضل الممارسات. بالإضافة إلى تنظيم زيارات دراسية وورش عمل تدريبية، يمكن للبلدان تبادل معداتهم وكذلك الأدوات والتطبيقات التي تم تطويرها للتعداد لإنتاج مخرجات ملموسة. في هذا الشأن، تعتبر البحرين البلد العضو الذي يجري التعدادات المستندة إلى السجل، حيث أعربوا عن استعدادهم لتبادل الخبرات والأدوات مع الدول الأعضاء الأخرى وأشاد المشاركون بالاقتراح.

8. الخبرة مهمة جدا في تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان. وبناء على طلب الدول بأن يكون لها قائمة من الخبراء، أظهر مركز أنقرة بأن توفر هذه القائمة من خلال قاعدة البيانات الخاصة بهم (http://www.sesric.org/statistics-experts.php) والتي ستعزز أكثر لتشمل مزيدا من الخبراء.

9. تم اقتراح تنظيم ورش عمل للجولة المقبلة لتعداد السكان والمساكن من أجل توفير معلومات تفصيلية وحديثة عن الجوانب المختلفة للتعدادات. في هذا الصدد، رحب المشاركون باقتراح UNESCWA حول إنشاء شبكة بين سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، وUNESCWA، وAITRS تكون قادرة على تنظيم ورشات عمل سنوية أكثر شمولية وبميزانية مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلمت UNSD المشاركين بشأن خطط جولة عام 2020 التي ستشمل تحديث المبادئ التوجيهية للتعداد يليها إجراء ورشات عمل إقليمية للتعداد كما تم في جولة عام 2010.